

## فلسفة التفاهم: الدين والثقافة في تجارب النهوض الآسيوية

■ مسعود ضاهر

تزايد اهتمام الباحثين بصورة واضحة في مختلف دول العالم لمعرفة المزيد عن تجارب التحديث الآسيوية، خاصة اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية. وبالإضافة إلى السعي لمعرفة أسرار النمو الاقتصادي المستمر في غالبية الدول الآسيوية، توسع البحث للتعرف على سمات الفلسفة، والدين، والسياسة، والثقافة، والتراث، والتقاليد الشعبية، ونمط الحياة الاجتماعية في تلك الدول، ويعيد بعض الباحثين هذه الظاهرة إلى تراجع نظم القيم التي رافقت تطبيق الليبرالية الرأسمالية في الدول الغربية، بجناحيها الأوروبي والأميركي، بعد أن تبنت العولمة الأميركية مقولات بالغة الخطورة كنهاية التاريخ، وصراع الحضارات، والحرب على الإرهاب. وفي حين تعيش الدول



■ باحث وأكاديمي من لبنان.

الآسيوية - خاصة الصين والهند - مرحلة ازدهار ونمو متواصل منذ أكثر من عقدين من الزمن، تشهد اليابان ودول آسيوية أخرى أزمات سياسية واجتماعية متلاحقة، كمشكلة المسنين، وتراجع نسبة الولادات الجديدة، والتضخم، وارتفاع نسب البطالة، والعمالة غير الشرعية، وقد تجاوزت نسبة الدين العام 200٪ من الدخل القومي الياباني في العام 2010.

وحفاظاً على الإنجازات التي حققتها بعض الدول الآسيوية في العقود المنصرمة من جهة، ودرءاً للأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعاني منها بعض الدول الآسيوية من جهة أخرى، تبنت حكوماتها سياسة التفاهم والانفتاح بعضها مع بعض ومع جميع دول العالم؛ لضمان مصالحها في محيطها الآسيوي وعلى المستوى الكوني، فتبادل قاداتها الزيارات بين الصين واليابان والهند وكوريا وغيرها؛ لإزالة الاحتقان الناجم عن التاريخ، العبء الذي نجم عن احتلال اليابان لبعض الدول الآسيوية المجاورة، والتهديد المتواصل الذي تمارسه كوريا الشمالية باستخدام سلاحها النووي ضد شقيقتها الجنوبية وجارتها اليابان، وأثمرت تلك الزيارات عن تهدئة الأوضاع في جنوب شرق آسيا، وتوقيع اتفاقيات جديدة بين اليابان والصين والهند وكوريا لتعزيز العلاقات الثنائية واعتبار التفاهم فيما بينها من الأولويات الدبلوماسية لدى قادة تلك الدول، وعلى خلفية مبادئ التفاهم والتناغم أو الانسجام بين القوى الآسيوية الحاكمة مع الدول الأخرى مع الاحترام المتبادل لخصوصية أنظمتها السياسية، وتغليب المصالح الآسيوية الاستراتيجية على النزاعات الإقليمية الضيقة تبدو الفرصة سانحة اليوم لتطبيع العلاقات بين الدول الآسيوية، والتعاون المشترك في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية؛ لبناء الوحدة الآسيوية على أسس ديموقراطية سليمة، والعمل على تحقيق حلم كبير بتحويل القرن الحادي والعشرين إلى قرن آسيوي بامتياز.



بنيت فلسفة التفاهم بين الدول الآسيوية على قاعدة البراغماتية، وحماية المصالح المشتركة، وتلافي الأزمات الطويلة الأمد التي قد تفضي إلى نزاعات عسكرية لا تستفيد منها سوى الولايات المتحدة الأميركية، بصفتها زعيمة العولمة في المرحلة الراهنة، فحادثة غالبية الدول الآسيوية - إن لم نقل: جميعها - ذات قيم أخلاقية خاصة ومرجعية بشرية، إلى جانب مرجعية إلهية لدى أتباع الديانات السماوية. فنظم القيم غير السماوية هي السائدة لدى غالبية اليابانيين والصينيين والهنود والكوريين، وهي في صلب حداثتها المغايرة التي هي من صنع الآسيويين أنفسهم، ووفق تقاليدهم الموروثة بالدرجة الأولى.

لكن حدود هذه المقالة لا تسمح باستعراض جميع تجارب النهوض الآسيوية؛ لذلك نكتفي هنا بإشارات سريعة إلى التجريبتين الأكثر حضوراً وتبلوراً في تجارب النهوض الآسيوية: الأولى: تجربة نهوض اليابان التي تعدّ التجربة الأقدم والأكثر تأثيراً على المستوى العالمي بصفتها تجربة التحديث الناجحة الوحيدة خارج المركزية الأوروبية، وهي تتعرض لمشكلات داخلية حادة أعاقت تطورها في العقد المنصرم، فتراجعت في العام 2010 من المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي التي حافظت إليها لعقود عدة إلى المرتبة الثالثة.

الثانية: تجربة نهوض الصين، وهي تجربة فتية بدأت عام 1978، لكنها باتت الآن الأكثر جاذبية على المستوى الكوني، ونقلت الصين بسرعة قياسية إلى المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي، وتنافس بقوة على المرتبة الأولى.

### الدين والثقافة في تجربة النهوض اليابانية

تتناول المعتقدات اليابانية - كما وصفها كتاب الـ «كوجيكي» التي تعني باليابانية «وقائع الأشياء القديمة» - قصة خلق الكون إنطلاقاً من أسطورة

تقول بكثرة الآلهة في العالم العلوي، وقد تزوج اثنان منهم (ذكر وأنثى) أخذاً على عاتقهما ولادة الجزر اليابانية، وبعد كثرة الولادات توفيت الزوجة فنزلت إلى العالم السفلي حيث تستقر الأرواح، وعندما اشتاق زوجها إليها نزل إلى العالم السفلي طالباً منها العودة لإنجاز ما تبقى من الولادات؛ لكنها لم تستطع، فعاد الزوج إلى العالم العلوي بعد أن تطهر بماء النهر من آثار العالم السفلي، وعندما طهر عينه اليسرى ولدت الإلهة «أماتيراس» أو الشمس، ثم طهر العين اليمنى فولد الإله القمر، ثم غسل أنفه فولد الإله هاياسسانو، فوزع عليهم العالم بأن أعطى السماء للشمس، والليل للقمر، والبحار لهاياسسانو؛ لكن الأخير بكى شوقاً إلى أمه، فغضب أبوه وطرده من العالم العلوي إلى العالم السفلي، وقبل الرحيل عاث في ديار أخته فساداً، فخافت الشمس من سلوكه الفظ واختبأت داخل مغارة سماوية، فأظلم الكون، وبعد تدخل الآلهة لإخراجها من المغارة عاد النور، فأمر الآلهة بتنفيذ العقوبة بهاياسسانو ونفيه إلى الأرض. أسست تلك الأسطورة - إلى جانب أساطير عدة - لمعتقدات وشعائر تناقلتها الأجيال المتعاقبة من اليابانيين، والتي تؤكد على أن الجزر اليابانية هي من صنع الآلهة، وليست من صنع البشر، وبالتالي فالأرض اليابانية مقدسة، والإمبراطور مقدس، وهو الأب الروحي لجميع اليابانيين، وهم يتفانون في الدفاع عن أرضهم وإمبراطورهم؛ لذلك لم تطأ أقدام الغزاة أرض اليابان قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن استخدم الأميركيون القنابل الذرية لفرض الاستسلام على الشعب الياباني، وإلزام الإمبراطور هيروهيتو بالتخلي عن صفته الإلهية، وانطلاقاً من تلك المعتقدات الدينية التي تنمي روح الجماعة لدى اليابانيين، وتحثهم على الدفاع عن رموزهم المقدسة، ما زالت اليابان «إمبراطورية الشعائر والطقوس» التي تقوي لدى شعبها الشعور بالخصوصية العرقية كشعب متجانس ومتفاهم، وبالهوية اليابانية المميزة. وينظر



اليابانيون إلى أنفسهم كعائلة واحدة ذات رأس مدبر هو الإمبراطور الذي يعدّ رمزاً لوحدة اليابان واليابانيين، وبرز نوع من الدمج المتعمد بين الهوية الخاصة والقومية اليابانية المستندة إلى روابط الدم، والأرض، واللغة، والاندماج، والتجانس، ورفض مقولة الانقسام الاجتماعي أو الصراع بين الطبقات. لذلك رفض الروائي الياباني المشهور - موراكامي - وجود أزمة هوية في اليابان؛ لأن اليابانيين لا يشعرون بوجود أزمة الهوية إلا عند وجود آخر مختلف، أما داخل اليابان فيشعر الجميع أنهم متشابهون، ومنسجمون، ومتضامنون، وهم يمارسون معاً طقوس التقليد وليس التجديد، ولا يشعرون بالحاجة إلى ابتكار قيم جديدة؛ بل التمسك بطقوس وتقاليدهم موروثاً يعاد إحيائها لتمارس بصورة جماعية.

على جانب آخر حفلت دراسات اليابانيين بمعلومات مهمة عن ديانات اليابان التقليدية كالبودية، والطاوية، والزن، والشنتو وغيرها، وهناك آلاف الفرق الدينية التي تجد لها أتباعاً بين اليابانيين، ويتدرب قادتها وأفرادها على أفضل الطرق الصحية لحماية أجسادهم، والحفاظ على سلامة أفكارهم من خلال الاهتمام الكبير بالبيئة الطبيعية، واحترام القيم التقليدية اليابانية، والتمسك بوحدة اليابان، وتحاشي الانقسامات الاجتماعية، واحترام القيم الأخلاقية وتوظيفها لخدمة اليابان الموحدة، ورفض كل أشكال النزاعات الدينية أو الحروب الأهلية. تجدر الإشارة إلى أن الطقوس الدينية في اليابان هي مزيج من طقوس الديانات والمذاهب المحلية أو الوافدة إليها من كوريا والهند والصين ومناطق أخرى. ومنها ديانات أدخلت تعاليمها وطقوسها حديثاً إلى اليابان كالمسيحية والإسلام، ويلاحظ أن الإنسان الياباني لا يظهر حماساً مبالغاً فيه لأي من تلك الديانات أو لطقوس دين واحد، فهو يميل دوماً إلى اتخاذ موقف الحياد الإيجابي تجاهها؛ بحيث لا تستطيع أي من الفرق الدينية المتمتزة أن تتحول إلى تيار واسع في اليابان،

كما أن المجتمع الياباني شديد التماسك في مواجهة كل أشكال التعصب الديني أو المذهبي، أو توظيف الدين في السياسة. وبعد الحرب العالمية الثانية شهدت اليابان تبدلات جذرية في نظامها السياسي، ومقولاتها الثقافية، والانفتاح التام على الأديان السماوية الوافدة إلى اليابان، ونبه المثقفون اليابانيون من مخاطر دخول التيارات الأصولية الوافدة من منطقة الشرق الأوسط، الإسلامية منها والمسيحية واليهودية؛ حفاظاً على المجتمع الياباني المتجانس الذي تغيب عنه بالكامل النزاعات الدينية أو الطائفية.

على الجانب الثقافي بدأت حادثة اليابان مع إصلاحات مايجي بنقل البلاد من المجتمع الفيودالي إلى حادثة دينامية تواكب التغيرات الكبرى التي

**أن الطقوس الدينية في اليابان هي مزيج من طقوس الديانات والمذاهب المحلية أو الوافدة إليها من كوريا والهند والصين ومناطق أخرى**

كانت جارية على المستوى الكوني؛ لكنها استفادت كثيراً من منظومة القيم الأخلاقية الصارمة التي كانت سائدة في صفوف الساموراي على قاعدة مبادئ «البوشيدو» الخاصة بتربية أخلاقية تقوم على الطاعة، والاحترام، والتضحية في سبيل الإمبراطور بصفته رمزاً لوحدة اليابان والأب الروحي لجميع اليابانيين. ولم يقطع مصلحو

اليابان مع التقاليد والقيم اليابانية الموروثة؛ بل اعتمدوا أسلوب التطور البطيء للاستفادة من القيم الأخلاقية التي تشدد على الانسجام والتناغم والتفاهم بين الفرد والجماعة، وتغليب مصلحة اليابان العليا على المصالح الفردية، فنجحت اليابان في بناء حادثة سليمة غير قابلة للارتداد، وانتشرت فيها التكنولوجيا والعلوم العصرية على نطاق واسع إلى جانب المقولات الفكرية والسياسية الغربية كالديموقراطية والاشتراكية، والليبرالية، والعلمانية وغيرها؛ لكنها آثرت الحفاظ على نظامها الإمبراطوري مع تغيير نسبي في بنيته بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. لم يكن بمقدور



اليابان النهوض السريع من مرحلة الدمار الشامل الذي خلفته الحرب العالمية الثانية على أراضيها دون مساعدات مباشرة من الأميركيين الذين أمنوا لها مظلة عسكرية ضمنت لهم التفوق الاقتصادي السريع على جميع الدول الآسيوية بعد أن احتلت اليابان المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي، فكان على قادتها التفاهم مع الأميركيين رغم الذاكرة المؤلمة، فالآثار المرعبة للقنابل الذرية التي تم اختبارها عام 1945 على أجساد اليابانيين العارية في هيروشيما وناغازاكي كانت لا تزال ماثلة في ذاكرة اليابانيين، لذلك اصطدمت إدارة الاحتلال الأميركي بالثقافة التقليدية اليابانية على مختلف الصعد، وعرف عن اليابانيين نزعتهم الدائمة للاستقلال داخل جزرهم، والتمسك بثقافتهم التقليدية، والتشديد على التجانس السكاني لدى شعبهم، وعطشهم الدائم للتعلم من غيرهم سواء أكان صينياً في التاريخ القديم أو غربياً في التاريخ الحديث. هذا بالإضافة إلى الدور المركزي للدولة، والسياسة الحمائية للإنتاج والأسواق، وقيام بورجوازية يابانية متتورة، ورغبة عارمة في الادخار الفردي والجماعي، وهاجس التعويض عن النقص الحاد في المصادر الطبيعية بالتوظيف الكثيف في الطاقات البشرية، وتدريب الناس على تحمل الصبر في مواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والأعاصير.

كان على القادة اليابانيين أن يتفاهموا مع الأميركيين على دستور 1946 الدستور الذي أعلنه الجنرال ماك آرثر، القائد الأعلى للقوات الأميركية التي احتلت اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وبعد ممانعة قصيرة الأمد تفاهم اليابانيون على إصدار الدستور الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في أيار عام 1947، وجرى تسويق التفاهم على خلفية أن الدستور الجديد أكثر تطوراً من الدستور الإمبراطوري لعام 1889، فقد تضمن الكثير من الأفكار الديمقراطية التي ناضل من أجلها مصلحو اليابان، ومنهم من

قضى نحبه في سجون الإمبراطور بسبب مطالبته بتعديل ذلك الدستور، وبدا واضحاً أن تطبيق بنود الدستور الياباني الجديد لا يمت إلى الديمقراطية الأميركية بصلة، على العكس من ذلك، نجح التفاهم الداخلي بين الساسة اليابانيين في توليد ديموقراطية توافقية بخصائص يابانية واضحة المعالم، فقد استمر الحزب الليبرالي الديموقراطي في حكم اليابان منفرداً من العام 1955 حتى العام 1993، ثم شاركه في السلطة الحزب الاشتراكي ما بين 1993 حتى 1996؛ لتنتهي التجربة بزوال الحزب الاشتراكي وعودة الحزب الليبرالي الديموقراطي إلى حكم اليابان دون منازع حتى عام 2009 حين تسلم الحزب الديموقراطي تقاليد الحكم؛ لكنه يعاني اليوم أزمات حادة قد تعيد الحزب الليبرالي الديموقراطي مجدداً إلى الحكم، وهي ظاهرة غير مألوفة في الديموقراطيات الغربية، بجناحيها الأوروبي والأميركي؛ إذ سيطر حزب واحد على مقاليد السلطة اليابانية لعقود عدة، وبالاستناد إلى التقاليد المتبعة في أرقى دول العالم، وذلك على قاعدة التفاهم بين الساسة اليابانيين، واحترام خيار الرأي العام، وحماية اليابان من النزاعات الداخلية.

وكان على اليابان أن تتفاهم مع جيرانها الآسيويين، خاصة الصين والكوريتين، وتتجاوز التاريخ الدموي الناجم عن احتلال اليابان لتلك الدول، وارتكاب جيشها مجازر دموية ضد شعوبها. وعندما بدأت الصين سياسة «الإصلاح والانفتاح» عام 1978 دعت إلى تناسي الأحقاد وفتح صفحة جديدة مع الدول المجاورة والسير في بناء الوحدة الآسيوية، فسحبت اليابان نسبة كبيرة من رساميلها الموظفة في أوروبا وأميركا، وبدأت مرحلة التفاهم والتصالح مع محيطها الآسيوي، وبلغ حجم الرساميل اليابانية الموظفة في الصين أكثر من مائتي مليار دولار في عام 2009. ورغم مظاهر الاحتجاج المرحلية التي تشهدها المدن الصينية والكورية ضد البعثات اليابانية فيها





بسبب مواقف يابانية متشنجة، أو رفض قادتها تقديم الاعتذار العلني عن مجازر جيشها في تلك الدول، فإن علاقات التفاهم بين اليابان والدول الآسيوية سارت خطوات طويلة على طريق التفاهم، وبناء الوحدة الآسيوية بخطى هادئة على غرار الاتحاد الأوروبي.

بقي أن نشير إلى أن المجتمع الياباني ما زال متجانساً إلى حد بعيد، ويخشى الاندماج بالآخر غير الياباني دون أن يبتعد عنه، فالفرد الياباني مرتبط عضوياً بالجماعة، كما أن السكن المدني يتميز بوجود نسبة عالية جداً من الطبقة الوسطى التي تشكل صمام الأمان لمنع تفجر الأزمات الداخلية، ويروج اليابانيون لمقولة العيش الدافئ وسط الجماعة ذات الوظائف المتعددة، واستنبطوا أشكالاً جديدة من العمل التطوعي الجماعي، وعملت الحكومات اليابانية المتعاقبة على إخراج اليابانيين تدريجياً من «مجتمع النمل» والعمل المرهق عبر تعميم مراكز الرياضة، والفنون، والترفيه، والتشجيع على السياحة الخارجية التي كانت ضعيفة جداً حتى الثمانينيات من القرن العشرين إلى أن تجاوزت العشرين مليون سائح ياباني في العقد الأول من القرن العشرين. ويحتل التعليم والتدريب المهني موقعاً متقدماً بين أولويات اليابانيين، فتقدم العائلات اليابانية أقصى ما تستطيع لتعليم أبنائها، ولا تتقاعس الشركات الخاصة أو مؤسسات الدولة عن مساندة الطلبة اليابانيين لتحصيل أعلى الدرجات العلمية، أو تأمين العمل لهم، أو مدهم بقروض مالية ميسرة لإتمام دراساتهم، وهي تصنف في طليعة الدول التي تصرف بسخاء لدعم التعليم، ومساندة الباحثين الشباب، وتأمين موازنة كبيرة ومستمرة لمراكز الأبحاث والتطور التكنولوجي، وتحمل الحكومة والمؤسسات المالية مسؤولية مباشرة في مد مراكز البحوث العلمية اليابانية بالموازنة الكافية، وتتبنى سياسة وطنية واضحة تنص على عدم المساس بموازنة البحث العلمي مهما تبدلت الظروف الاقتصادية، لذلك

شهد اليابانيون العاملون في مختلف مجالات البحث العلمي استقراراً تاماً في مجال الموازنة، والعمل، والإنتاج، وكثرة ساعات العمل المضني.

ويعدّ نظام التعليم الياباني في نظر غير اليابانيين مرهقاً؛ لأنه يعرض الطالب إلى منافسة حادة تولد أزمات نفسية تصل إلى حد الانتحار؛ لكنه - في نظر اليابانيين - من أفضل أنظمة التعليم في العالم، فهو يقدم للطالب أطول عام دراسي من حيث أيام العمل، وكثافة النشاطات العلمية المرافقة للتحصيل العلمي، ويركز نظام التعليم الياباني على العلوم العصرية، ويسهم في تأهيل أعداد متزايدة سنوياً من الطلاب المتفوقين في تحصيل معرفة متطورة، وقيم التوازن بين القضايا النظرية والتطبيقية. ومما زاد في تمسكهم بهذا النظام أن تقارير علمية دولية صدرت مؤخراً بإشراف الأونيسكو دلت على أن الطلبة اليابانيين احتلوا المرتبة الأولى بين جميع طلاب العالم في عدد من فروع العلوم التطبيقية، خاصة في حقل الرياضيات، وهم يولون اهتماماً كبيراً بالفيزياء والكيمياء والفلك والصيدلة والطب وغيرها، يضاف إلى ذلك أن اليابانيين بنوا مراكز أبحاث وجامعات خاصة بالطلبة المتفوقين، كجامعة تسوكوبا ذات الشهرة العالمية، وهي تعد المتفوقين إعداداً علمياً مختلفاً عن باقي الطلبة الجامعيين، وتضع لهم برامج دراسية خاصة بهدف اكتشاف مواهبهم، وقدراتهم الذاتية من أجل تطويرها بعد تأمين الشروط المادية والتكنولوجية الملائمة لفتحهم وإبداعهم. وليس من شك في أن ما تنفقه المؤسسات الرسمية والشركات الخاصة في اليابان على تشجيع الطلبة والباحثين والبحث العلمي والإبداع الثقافي والفني يوازي أرقى ما تقوم به جميع الدول المتطورة. ويتمتع الباحث الياباني المتميز، وصاحب الكفاءة العلمية المتطورة برعاية تامة من جانب مؤسسات الدولة، ومن كثير من الشركات الخاصة في آن واحد. وبنتيجة الدعم غير المحدود للطاقت العلمية الإبداعية في مختلف حقول العلوم



العصرية والتطور التكنولوجي والاكتشافات أصبحت مراكز الأبحاث اليابانية في طليعة مراكز البحث العلمي العالمية، وبشكل خاص في مجال التنمية البشرية المستدامة، وتوظف المؤسسات الرسمية والخاصة في اليابان نسبة عالية من موازنتها لتطوير الأبحاث العلمية، والتي تعدّ بين النسب الأعلى في العالم.

ولدى الباحثين اليابانيين القدرة على مواصلة أبحاثهم، وإقامة أفضل أشكال التواصل مع زملائهم في حقل الاختصاص في مراكز البحوث العلمية العالمية، وهم مزودون بشبكة من أكثر أنظمة الاتصال والتواصل التكنولوجي حداثة في العالم، ولفتت بعض وسائل الإعلام اليابانية الانتباه إلى أن حصول باحثين يابانيين مؤخراً - وبزيادة ملحوظة - على جوائز نوبل في مجالات العلوم البحتة يشكل اعترافاً عالمياً بدور نظامها التعليمي في مختلف مراحلها، وبدور مراكز الأبحاث اليابانية في مجال إنتاج العلوم والتكنولوجيا المتطورة وصناعة الروبوت أو الإنسان الآلي. وأصدرت حكومات اليابان توجيهات صريحة نصت على ضرورة دعم الباحثين اليابانيين، من مختلف الأعمار وفي مختلف حقول المعرفة العلمية، الذين يمتلكون طاقات مميزة يمكن أن تؤهلهم لنيل جوائز عالمية، وبشكل خاص جائزة نوبل.

### الدين والثقافة في تجربة النهوض الصينية

تبنت الصين - إلى جانب عدد كبير من دول جنوب وشرق آسيا - الكثير من مبادئ الفلسفة الكونفوشية التي تضمنت أسس التفاهم أو «القواعد الذهبية للحكم الصالح». وهي تعبر عن مبادئ عامة لضبط العلاقات الإنسانية، كاحترام الصغير للكبير، والمرأة للرجل، والتلميذ للمعلم، والخادم للسيد، والمواطن للحاكم. كما نصت على الاستقامة والإخلاص في العمل، واحترام نظام القيم الأخلاقية والإنسانية، وحددت واجبات الراعي الصالح

تجاه رعيته، والرعية تجاه الحاكم، وشرعية الدولة العادلة، وصفات الراعي الصالح، وشددت على احترام القوانين، والاستقامة في العمل، والمعاملة الحسنة في العلاقات الاجتماعية، والمحافظة على التقاليد والأعراف الموروثة، واحترام أرواح الأجداد. ويمارس الصينيون شعائر وطقوس دينية تبدو أقرب إلى علاقات اجتماعية متماسكة وحميمة بمعزل عن القواعد الصارمة التي يمارسها اتباع الديانات السماوية، وتنتشر الديانة الإسلامية على نطاق واسع في الصين لتحل المرتبة الأولى في عدد من القوميات

**أن المجتمع الياباني ما زال متجانساً إلى حد بعيد، ويخشى الاندماج بالآخر غير الياباني دون أن يبتعد عنه**

ذات الحكم الذاتي والتي اعتنقت الإسلام منذ الفتوحات الإسلامية الأولى، وكان لهم دور بارز في تعزيز علاقات الصين بالمنطقة العربية على مر العصور، وبشكل خاص عبر طريق الحرير الذي حظي بدراسات كثيرة، وهناك أتباع للديانتين المسيحية واليهودية متواجدون على أرض الصين بأعداد محدودة.

شدت فلسفة التفاهم في الصين على احترام جميع الأديان، وتعزيز الروابط بين مختلف القوميات في الصين، وحظرت على رجال الدين العمل في السياسة، أو التبشير بهدف جذب أنصار لها من ديانات أخرى، ودعت إلى تعليم الأجيال الشابة كيفية ممارسة السلوك الحسن، والرصانة، والإخلاص في العمل، والانسجام مع الجماعة، والتناغم مع البيئة الطبيعية، وحب الوطن، والتركيز على الوحدة الوطنية لبناء الصين الجديدة القادرة على تحديات العولمة، وشكلت فلسفة التفاهم بيت القوميات رابطاً قوياً لمجموعة بشرية كبيرة تضم ستاً وخمسين قومية، وأدياناً مختلفة، وهي ركيزة صلبة لحماية الوحدة الداخلية في دولة تضم أكبر تجمع سكاني في العالم.



ومن خلال احترام الخصوصيات القومية والدينية، والتفاعل الإيجابي بين التعددية الثقافية والتنوع الديني، أضحت فلسفة التفاهم بمثابة نظام أخلاقي يطبقه جميع الصينيين بانتظام من خلال شعار «التناغم الداخلي والانسجام مع عصر العولم» الذي يعدّ حجر الزاوية في الصين منذ البدء بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978. وفي العقود الثلاثة الماضية تحولت القيادة الشيوعية الصينية نحو سياسة الإصلاح والانفتاح، وتخلصت من بعض الشعارات الإيديولوجية المتشددة، وهي تعزز الروابط الداخلية من خلال رفض الحرب، والتمسك بمبدأ التفاهم لمواجهة تحديات العولمة، وبناء الوحدة الآسيوية. وذلك يطرح تساؤلات كثيرة حول الأسباب العميقة التي حملت القيادة الصينية على رفض مبدأ الحرب رغم إمكاناتها العسكرية والاقتصادية الكبيرة، فهي بحاجة ماسة إلى سنوات إضافية لحل أزماتها الاقتصادية والاجتماعية الموروثة، والتي تطال مئات ملايين الفقراء في الصين، كما أن نجاح الدبلوماسية الصينية في استرجاع كل من هونغ كونغ وماكاو إلى أحضان الوطن الأم بصورة سلمية عن طريق التفاهم والتعاطي الإيجابي مع سكانها، شجع القيادة الصينية على العمل بأناة لاسترجاع تايوان بالطرق الدبلوماسية رغم تصاعد النزعات الاستقلالية أو الانفصالية لدى بعض الأحزاب التايوانية.

في ظل الأزمة المالية العالمية المستمرة التي ضربت غالبية دول العالم في خريف 2008، بدت الصين في مشهد اقتصادي قوي لمواجهة الأزمة، فحافظت على نسبة نمو سنوي بوتيرة عالية ومتواصلة، وهي تتراوح ما بين 7-10% سنوياً منذ أكثر من ربع قرن، وفي ذلك تأكيد على أن القيادة الصينية تمتلك حكمة كافية لإدارة النهوض الاقتصادي وفق تقاليد الحكمة الصينية الموروثة.

أولت الصين أهمية خاصة للقيم الثقافية التي شدد عليها الفيلسوف الصيني كونفوشيوس الذي يحتل الموقع الأكثر أهمية في الفكر السياسي الصيني المعاصر، وتبنت رقابة صارمة على الفاسدين والمفسدين، وعاقبت بعضهم بحزم ممن كانوا في مراتب حزبية عالية، يكفي التذكير بأن الصين حاکمت أكثر من مائة وأربعين ألف مسؤول صيني في عام 2010، ومنهم من كان في مواقع حزبية وإدارية عالية؛ لذلك تطورت الأوضاع الاقتصادية على أسس عقلانية، وبالاستناد إلى المساءلة والشفافية، ورغم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي ما زالت تعيشها بعض الأرياف الصينية بالقياس إلى التطور العاصف ونمو الدخل الفردي الكبير في المدن الصينية الكبرى؛ فإن سياسة التنمية الاقتصادية المستدامة التي تتبناها الصين تبشر بحل تدريجي للأزمات الداخلية. فقد وضعت أجندة زمنية أخذت بعين الاعتبار القدرات الذاتية الصينية على حل مشكلات تاريخية موروثة منذ قرون طويلة، وتطال مئات ملايين الريفيين المنتشرين في مختلف مناطق الصين، وتبنت الصين سياسة الادخار لدى الأفراد والمؤسسات الرسمية والخاصة، وعرفت كيف تدخر احتياطياً نقدياً كبيراً لمواجهة الأزمات الاقتصادية الحادة وذات المخاطر المرتفعة على المستوى الكوني، وتسهم المدخرات الصينية اليوم في تخفيف حدة الركود الاقتصادي داخل الصين وخارجها، وهي تعيد ضخ الحيوية في شرايين الاقتصاد العالمي لتجاوز مرحلة الكساد وهبوط مؤشر الأسعار في العالم. ودلت تلك السياسة على حكمة بالغة في رؤية العلاقة الجدلية الوثيقة لفلسفة التناغم أو التفاهم الداخلي بين ست وخمسين قومية تضم ملياراتاً وثلاثمائة وأربعين مليون صينياً، وبالانسجام مع خط التطور الاقتصادي الذي ترسمه العولمة على المستوى الكوني.

أدركت القيادة الصينية منذ أن تبنت سياسة «إصلاح والانفتاح» عام 1978 أن تنامي الاقتصاد الصيني رهن بالتفاهم الداخلي بين القوميات



المحلية ودعم الصين لتنامي الاقتصاد العالمي على أسس سليمة، وبات واضحاً اليوم أن الأسلوب الذي تبنته الصين في إدارة اقتصادها لخدمة شعوبها كان ناجحاً للغاية في مواجهة الأزمة المالية العالمية الناجمة عن الفوضى والفساد الإداري والمالي، وغياب الشفافية والمساءلة القضائية. وتطالب الصين اليوم بإدخال تعديلات جذرية على قوانين إدارة الاقتصاد العالمي لمصلحة القوى المنتجة وليس لمصلحة المضاربين، فبدت إدارة الصين ومعها بعض الدول الآسيوية الأخرى أكثر حكمة وعقلانية في إدارة اقتصادها وتحصينه لمواجهة الأزمات الدولية من الإدارة الغربية للاقتصاد العالمي، بجناحيه الأوروبي والأميركي.

على الجانب الثقافي أولت الصين أهمية خاصة لتعليم الصينيين في جميع المناطق، وتدريب أعداد كبيرة منهم، فشكلت كتلة ثقافية مهمة هي نواة الرأسمال الثقافي الإنساني الذي رافق النهضة الاقتصادية في الصين، وشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تبديلات جذرية في الانتقال من الرأسمال الكمي إلى الرأسمال الإنساني الكيفي أو النوعي القادر على مواجهة الانفجار الكبير في عصر التكنولوجيا وثورة العلوم والإنتاج والاعلام والتواصل. وركزت الصين - كغيرها من الدول الآسيوية الكبرى - على تدريس العلوم والرياضيات بشكل خاص لتوسيع قاعدة الباحثين في مجالات العلوم على أنواعها، خاصة الفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية. وبعد أن عانت الصين من النزيف الكبير في هجرة الأدمغة إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، تشهد اليوم استقراراً كبيراً للأدمغة في الداخل وعودة أعداد متزايدة من الأدمغة المهاجرة للعمل في الصين؛ لذلك أفرد التقرير الثقافي الثالث الصادر عن مؤسسة الفكر العربي في بيروت عام 2010 تنويهاً خاصاً بنجاح الصين في التعامل مع علمائها في بلاد الاغتراب، فأشار التقرير إلى أن أكبر تجمع للشئات

الصيني يتمركز في الولايات المتحدة؛ حيث يقيم أكثر من مليون صيني مهني منهم 62500 دكتور في العلوم الهندسية كانوا يعملون في الولايات المتحدة عام 2003، وفي عام 2007 نال 32000 طالب صيني الدكتوراه في الولايات المتحدة.

وتنهت الصين إلى الدور الحيوي والواعد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة أساسية لبلورة خيار دوران الأدمغة، فتمكنت من اعتماد سياسية ذكية لجمع شتات العلماء الصينيين الشبان، ووضعت برامج خاصة لاستيعابهم، فعاد آلاف العلماء الصينيين إلى الوطن الأم، ويحظى العلماء العائدون برعاية خاصة من الإدارة الصينية التي تقدم الضمانات المادية والمعنوية الكبيرة لأصحاب الكفاءة منهم، وتدعوهم للعمل في بلادهم ودفعها قدماً لكي تكون في طليعة الدول التي تمتلك نسبة كبيرة من قوى الإبداع في العقود القليلة القادمة. لقد عززت فلسفة التفاهم الداخلي والانسجام أو التناغم مع متطلبات العولمة من مكانة الصين كنموذج للاستقرار الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، والتطور التكنولوجي بوتيرة عالية ومستدامة، وبرز اهتمام متزايد خارج الصين لمعرفة أثر البعد الثقافي في النهوض الاقتصادي الصيني، وازداد الطلب على تأسيس معاهد كونفوشيوس في كثير من دول العالم، وهي تشجع على دراسة اللغة والآداب والفلسفة والدراسات الصينية. تبنى قادة الصين مبادئ فلسفة التفاهم عبر الترويج للقوة الناعمة منها: نشر القيم الفلسفية والأخلاقية الصينية الداعية إلى تفعيل مبدأ التوازن والانسجام كوسيلة ناجحة لرفض كل أشكال العنف، ونشر ثقافة السلام والانسجام على مستوى القوميات الصينية وعلى المستوى الآسيوي، والعمل على بناء عولمة أكثر إنسانية وعدالة، فاعتمدت سياسة «القوة الناعمة»، ونشر تراث الكونفوشية، والقيم الأخلاقية التقليدية، والحكمة الصينية، واستعملوها في حملتهم الثقافية





لنشر التراث الصيني لدى جميع الشعوب التي ترغب في التعرف على نهوض الصين من خلال إفساح المجال أمام باحثيها لتزويدهم بمبادئ فلسفة التفاهم بين الصينيين؛ وذلك لأهداف ثقافية بحتة، ودون الترويج لسيطرة الصين على الشعوب الأخرى ونشر الثقافة الصينية على حساب الثقافات المحلية، وترى القيادة الصينية أن الديمقراطية ليست حكراً على الغرب؛ بل هي نتاج تقدم المجتمعات البشرية، وتمارسها وفق ظروف كل منها، وتتبنى الصين اشتراكية بخصائص صينية، ومن سماتها الأساسية دولة غنية، ديمقراطية ومتناغمة، فليس في العالم نمط ديمقراطي قابل للتطبيق في كل مكان وزمان.

يتطلب بناء الديمقراطية سياسة وطنية خاصة بكل دولة، وهي تقرر حالة التنمية الاقتصادية والثقافية ولا يمكن فرضها بالقوة. ولا تولي القيادة الصينية اهتماماً كبيراً لمقولة الديمقراطية على النمط الغربي؛ لأنها ترى أن الديمقراطية السليمة تكمن في حل مشكلات الشعب الأساسية كالفقر، والجوع، والبطالة، والأمية، والتصحر، وليس الديمقراطية الشكلية، وتفخر القيادة الصينية بأنها حققت لشعبها إنجازات كبيرة على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، خلال فترة زمنية قصيرة. وهي تروج اليوم للديموقراطية بخصائص صينية، وتضعها في صلب برامجها المستقبلية.

### ملاحظات ختامية حول فلسفة التفاهم لدى الآسيويين

اتخذ مفهوم التفاهم لدى الآسيويين في عصر العولمة طابع الانفتاح على كل أشكال الحداثة المدنية في إطار منظومة سياسية تشدد على بناء الفرد المنفتح على التسامح والاعتراف بالآخر المختلف في الحالة الهندية، والجماعة المتماسكة في العمل والإنتاج في الحالتين اليابانية والكورية الجنوبية، والحزب القائد في الحالتين الصينية والكورية الشمالية.

وعلى قاعدة منظومة تربوية حديثة، تهدف فلسفة التفاهم في الدول الآسيوية إلى بناء المواطنة المدنية، والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني المسؤولة بالدرجة الأولى عن تطوير معارف الفرد، واستثمار التكنولوجيا الرقمية، وإيجاد سبل الانخراط المدروس في ثورات العلم والتواصل التي غيرت وجه العالم وجعلته قرية كونية تقوم على اقتصاد المعرفة، والثورة الجينية، والإنتاج الجيد، والقدرة على المنافسة، وحرية التجارة وانسياب السلع والرساميل. ويلاحظ أن ثقافة القرية الكونية والثورة الرقمية دفعت اليابانيين والصينيين إلى مزيد من الحرص على الخصوصية القومية والثقافية، مع الانفتاح الكامل على الشعوب الأخرى وثقافتها المتعددة، وهم يظهرون حذراً شديداً تجاه مخاطر العولمة الثقافية، ويخشون منها على خصوصية ثقافتهم المحلية أو التقليل من شأنها في الحياة اليومية لدى الشعبين الياباني والصيني. وأدركوا منذ زمن بعيد أن إهمال اللغة القومية وإحلال لغات أخرى مكانها في المخاطبة اليومية والتدريس والإنتاج الثقافي - تحت ستار الدخول الخادع في العالمية - يقود بالضرورة إلى تلبية ثقافية يصعب تجاوزها أو التخلص من أضرارها الكبيرة، فتتقود التبعية الثقافية حتماً إلى الاستلاب وهزال الإنتاج الثقافي باللغة الأم؛ لذلك تمسكوا بلغتهم القومية لكي تلعب الدور الأساس في الحفاظ على هويتهم المميزة وخصوصيتهم الثقافية. وهي الحاضن الأمين لكل الإنتاج الفكري والثقافي والمعرفي الذي أبدعه اليابانيون والصينيون عبر مختلف العصور، فقدموا نموذجين متميزين لنهوض يحتذى من خلال بناء حداثة سليمة تقوم على احترام اللغة القومية كفاعل أساسي في إطلاق نهضة اجتماعية، وتنمية بشرية واقتصادية مستدامة. فاللغة القومية أداة التواصل الدائم مع التراث التقليدي من جهة، ومع تراث شعوب العالم وثقافتها وترجمة أعمالها الإبداعية إلى اللغة القومية من جهة أخرى، وبعد أن أصبحت دولة



منزوعة السلاح ومحرومة من التسلح أو المشاركة في أي أعمال عسكرية خارج أراضيها إلا تحت راية الأمم المتحدة، تبنت اليابان سياسة اللاعنف، وحل الأزمات الموروثة بالطرق الدبلوماسية. بدورها، تبنت الصين فلسفة التفاهم أو التناغم الداخلي على نطاق واسع لمعالجة الأزمات الداخلية ودرء أخطار النزاعات العسكرية في دول الجوار.

في هذا المجال لا بد من طرح بعض الأسئلة المنهجية حول دور «فلسفة التفاهم» في تعزيز موقع الدول الآسيوية في النظام العالمي الجديد، فهل استفادت الدولة الآسيوية من الغرب لتبني حداثتها بخصائص آسيوية متميزة عن الحداثة الغربية؟ وهل تدرس تلك الدول أسباب نجاح منظومة دول الاتحاد الأوروبي من طريق الإقناع والممارسة الديمقراطية وليس القوة؛ لتبني منظومة دول آسيوية على قاعدة التناغم الداخلي والانسجام مع الخارج بهدف بناء عولمة أكثر إنسانية من العولمة الغربية التي تأسست على نيوليبرالية متوحشة تهدد اليوم بانهارها؟

ليس من شك في أن المبادئ الثقافية والأخلاقية التي تبنتها الدول الآسيوية في مرحلة نهوضها أسهمت في تطوير نهضتها الاقتصادية وحماتها، فقد نشرت قيم الانسجام والتناغم بين قومياتها المتعددة، وضمان التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة لجميع شعوبها، وباتت لديها طاقات بشرية مدربة وذات كفاءة عالية، وتحظى بسمعة أخلاقية عالية على المستوى العالمي. وهي تواجه عولمة همجية متفلتة من جميع القيود والضوابط الأخلاقية، وترصد إمكانيات ضخمة لإطلاق مشاريع ثقافية طموحة خارج الدول الآسيوية للتعريف بالثقافات الآسيوية ودورها إلى جانب ثقافات أخرى تساعد على بناء عولمة أكثر إنسانية، وتمتلك الدول الآسيوية تراثاً إنسانياً حافلاً بالقيم الأخلاقية والتقاليد الموروثة التي تحمي التراث

وتقيم التوازن بين التراث والمعاصرة، وهي تشدد على تحصين النهوض الاقتصادي بالقيم الأخلاقية والإنسانية.

ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين تعقد سنوياً سلسلة من مؤتمرات الحوار والتفاهم بين الدول الآسيوية، وتبنى قادة الدول المشاركون فيها مبادئ عامة لتعزيز التفاهم والثقة لضمان المصالح المشتركة، فشهدت السنوات العشر الماضية توقيع الكثير من الاتفاقيات المشتركة، مع زيادة ملحوظة في حجم التوظيفات المالية البينية، والتبادل التجاري. وتبنى القادة الآسيويون سياسة عقلانية تهدف إلى تعزيز المصالح المشتركة، والارتقاء بالعلاقات الآسيوية نحو مرحلة أرقى تتلاءم مع قدرة تلك الدول على الحد

**أن المبادئ الثقافية والأخلاقية التي تبنتها الدول الآسيوية في مرحلة نهوضها أسهمت في تطوير نهضتها الاقتصادية**

من العولمة الأميركية، والعمل على بناء عولمة بديلة. وتمحورت موضوعات التفاهم حول تعزيز الشراكة والتعاون والاستثمار بين تلك الدول على مختلف الصعد، وتطوير التعاون المشترك في مجال الأمن، والتدريب العسكري، وتشجيع التنمية الاقتصادية، وبناء مشاريع إنتاجية آسيوية مشتركة، وتطوير التبادل الثقافي بين

الباحثين الآسيويين عبر القيام بمشاريع بحثية، ودورات تدريبية مشتركة، وتعزيز التواصل الإعلامي وتبادل الخبرات الفنية والتقنية الآسيوية في مجالات نشر العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة. علماً أن غالبية الدول الآسيوية تنسب إلى منظومة الدول النامية، ولديها توجهات مشتركة حول الدور المركزي لمؤسسات الدولة، والعمل على تطوير البنى الاقتصادية، والتدريب على التنمية السلمية داخل كل دولة، واتخذت مواقف متقاربة من القضايا الساخنة على المستويين: الإقليمي والدولي، وتسهم مجتمعة في اقتراح حلول سلمية لكثير من المشكلات الدولية المعقدة والمزمنة، التي



باتت تهدد الأمن والسلام في العالم، وتتبنى سياسات اقتصادية ذات توجه إنمائي بالغ الأهمية، تقدم فوائد اقتصادية كبيرة لشعوب الدول النامية، وتعيد توزيع مراكز الإنتاج خارج الدول المتطورة، وتسهم في بناء مشاريع مشتركة في الدول النامية. ولديها ثقة كبيرة بالمستقبل من خلال دفع التعاون والتنمية فيما بينها نحو مزيد من التقدم لبناء غد أفضل تستفيد منه جميع شعوب الدول الآسيوية. ومن خلال الحوار الإيجابي تبني قادة الدول الآسيوية مواقف عقلانية وإنسانية مدروسة لحماية السلام والاستقرار والتنمية والتعاون على المستويين الآسيوي والعالمي.

أكد قادة الدول الآسيوية مراراً على أن القوة العسكرية التي تمارسها الولايات المتحدة ضد ما تسميه الإرهاب الدولي، لم تقدم حلاً للمشكلات الأمنية؛ بل زادت تَجَرّاً. لذلك تبنا سياسة نبذ مبدأ العنف، أو استخدام القوة العسكرية، أو التلويح بها لأنها ستقود إلى نتائج معاكسة تهدد السلام العالمي، وتمسكوا بمبادئ عقلانية تهدف إلى تحقيق السلام الدائم، والتنمية المستدامة في الدول الآسيوية في إطار برنامج طويل الأمد؛ لتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية، والثقافية، والطاقة، والسياحة، وغيرها. فباتت الدول الآسيوية اليوم من أكثر مناطق العالم حيوية في المجال الاقتصادي، ولديها أسواق كبيرة ذات قوة كامنة ولها دور كبير في تنمية الاقتصاد العالمي خلال عقود طويلة. ونظراً لوجود فوارق كبيرة بين الدول الآسيوية من حيث طبيعة السوق، والثروات المكدسة، والمؤسسات الصناعية، يبدو التكامل فيما بينها مفيداً جداً؛ لأنه يفضي إلى نوع من التعاون الاقتصادي، وبناء كتلة كبيرة على أسس تكاملية في مجالات التبادل التجاري، والاستثمارات المالية، وتبادل الخبرات الفنية والتقنية. وهي تروج لمقولة حوار الحضارات وليس الصراع فيما بينها، والعمل على بناء عولمة جديدة تتجاوز العولمة الأميركية الراهنة، وبعتماد الطرق الدبلوماسية فقط، ومن خلال مؤسسات الأمم المتحدة.

لقد قامت فلسفة التفاهم في الدول الآسيوية على قواعد ثقافية وأخلاقية ثابتة أبرزها: تنمية مستدامة، وتربية حديثة، وبيئة نظيفة لحياة أفضل، وتنوع ثقافي، وإعلام حر مسؤول، ومعرفة الآخر واحترام خصوصياته؛ لتعزيز الروابط معه، وتطوير التبادل الثقافي، ورفض كل أشكال الحروب والتدخل الخارجي في شؤون الدول الأخرى، ومشاركة الدول الآسيوية الفاعلة في حل الأزمات الدولية، ومنع انتشار السلاح النووي، ووضعه تحت رقابة فاعلة من الأمم المتحدة، وتغليب الحلول الدبلوماسية التي ترعاها الأمم المتحدة، ومشاركة تلك الدولة في تمويل المؤسسة الدولية ودعمها لتفعيل دورها على المستوى الكوني.

هذا بالإضافة إلى معالجة قضايا عالمية ملحة تطول مستقبل البشرية جمعاء كأسلحة الدمار الشامل، وتلوث البيئة، والتصحر، والاحتباس الحراري، وشح المياه، وتحرر المرأة ومشاركتها في الإنتاج، ومعالجة مشكلات الشباب، والهجرة، والبطالة، وغيرها. لذلك تطور التعاون المثمر بين الدول الآسيوية في مختلف المجالات خلال السنوات العشر الماضية، وهي تسير بخطى ثابتة على وقع التبدلات الإقليمية والدولية المتسارعة في مرحلة من التطور المحضوف بالمخاطر، والذي يفترض قيام نظام دولي متعدد الأقطاب، وعولمة أكثر إنسانية، ونجحت فلسفة التفاهم بين الدول الآسيوية في تعزيز الثقة المتبادلة بين دول الجوار الآسيوي انطلاقاً من احترام سيادتها الوطنية، وقرارها السياسي المستقل. مما ساعد على تعزيز الشعور الآسيوي الجماعي من خلال الدعوة إلى تحرير جميع الأراضي الآسيوية من الوجود العسكري الخارجي، وبناء وحدة آسيوية أو اتحاد لدول آسيوية تمتلك قوة عسكرية فاعلة على غرار دول الاتحاد الأوروبي، وقادرة على مجابهة تحديات العولمة، مما يساعد دولها - خاصة اليابان وكوريا الجنوبية - على التخلص من المظلة العسكرية الأميركية التي ما زالت تحميها منذ نهاية



الحرب العالمية الثانية؛ لخوفهما من تصاعد نفوذ الصين العسكري في جوارهما، ورفضها معاقبة كوريا الشمالية بسبب استفزازاتها المستمرة ضد جيرانها، لكن الغرب - بجناحيه الأميركي والأوروبي - يتخوف من نهضة «العرق الأصفر» الذي بدأ بنهضة اليابان في أواخر القرن التاسع عشر، وتلتها نهضة الصين في الربع الأخير من القرن العشرين. وتحتل هاتان الدولتان اليوم المركزين الثاني والثالث في الاقتصاد العالمي.

كما يبدي زعماء الغرب تخوفهم العلني من تفاهم الدول الآسيوية، خاصة الصين والهند، اللتين تشكلان أكبر دولتين في العالم، وقرابة مليارين ونصف من سكان الكرة الأرضية. وقد أطلق ساسة الغرب سابقاً مقولة: «عندما تستيقظ الصين يهتز العالم»، وهم ينبهون اليوم من أن التفاهم بين الصين والهند واليابان وكوريا وباقي الدول الآسيوية يجعل القرن الحادي والعشرين قرناً آسيوياً بامتياز فصعود الدول الآسيوية بقوة على قاعدة القيم الآسيوية الموروثة، والتفاهم فيما بينها لدرء النزاعات يؤهلها لكي تلعب الدور الأساسي في الاقتصاد العالمي. لذلك تتكثف الجهود الأميركية والأوروبية لإيجاد شرح بين الدول الآسيوية بالاستفادة من ذكريات تاريخية أليمة بين اليابان وكل من الصين وكوريا، ومن السياسة غير العقلانية التي تعتمدها كوريا الشمالية ضد جيرانها؛ لكن العقلانية الآسيوية التي تلعب دوراً كبيراً في بناء الوحدة الآسيوية قادرة على لجم التطرف الكوري الشمالي، وإدخال شعبها في حركة النهوض الآسيوي، ومن خلال تعزيز فلسفة التفاهم والثقة المتبادلة تتحول الدول الآسيوية الصاعدة إلى قطب أساسي في النظام العالمي الجديد إن لم يكن القطب الأول فيه.